كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، إثر الدعوة الموجّهة من كليّة العلوم الإقتصاديّة من أجل افتتاح الطاولة المستديرة حول "تحدّيات إدخال المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات في لبنان"، في ٨ أيّار (مايو) ٢٠١٨، في الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر، في قاعة محاضرات فرانسوا باسيل، حرم الإبتكار والرياضة.

إنّي إذ أرحّب بكم في جامعة القدّيس يوسف في بيروت، وبالأخصّ في هذا المؤتمر الذي يتخلّله نقاش حول "تحدّيات إدخال المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات في لبنان" الذي ينظّمه مركز البحث والتوثيق الإقتصاديّ التابع لكليّة العلوم الإقتصاديّة، أودّ من ناحية أن أعبّر لكم عن شكري لكم، إلى الكليّة، وإلى السيّد العميد ومجلسه، وإلى السيّدة المحاضرة سهام رزق الله المبادرة إلى وضع هذا البرنامج لأنّهم أخذوا على عاتقهم موضوعًا مهمًّا كهذا يتناول الشركات اللّبنانيّة ولأنّهم جعلوا منه موضوع نقاش بين الفاعلين في مجال الأعمال كما في الجامعة. لا يسعني إلا أن أشكر فريق حلقة النقاش، حصريًّا الفريق النسائيّ المتخصّص الذي سيلقي كلمته بعد قليل، وأنا أرى في ذلك إهتمامًا بالمسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات.

لا أريد أن أستفيض في الكلام عن الجانب التقنيّ لموضوع بهذه الأهميّة ويتمتّع بأبعاد إقتصاديّة وماليّة. نستطيع القول إنّ الشركات أقامت روابط وثيقة مع محيطها المحلّي منذ أمدٍ بعيد.

تسنّى لي أن أعرف أنّه مع تطوّر الإهتمامات البيئيّة مثل الإحتباس الحراريّ على الأرض، وكذلك الإهتمامات الإجتماعيّة والإقتصاديّة مثل البطالة وانخفاض القدرة الشرائيّة، والمسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات إنطلاقًا من النصف الثاني من القرن العشرين وحتّى أيّامنا هذه، أصبحت تحدّيًا يزداد أهميّة. لقد أصبح المستهلكون ينزعون إلى انتقاد الشركات ويريدون أن تحترم هذه الأخيرة القوانين والبيئة بشكلٍ أفضل وتكون عمومًا أكثر مسؤوليّة. هذه المطالبة يدعمها تعليم الكنيسة الكاثوليكيّة كما تدعمها الأديان عامّة، وهي تهتمّ بتدهور الطبيعة والأرض وتدعو إلى يقظة ضمائر روّاد الشركات العالميّة والمحلّية، مثل حكّام الأوطان، لكي يُدرجوا المسؤوليّة الإجتماعيّة ليس كخيار

من بين خيارات أخرى ولكن كقناعة وضرورة يجب تطبيقها. فلنتذكّر رسالة البابا فرنسيس التي تحمل عنوان "كن مسبّحًا" وفيها يدعو حكومات الأوطان والشركات أن تجعل من احترام الطبيعة مطلبًا حكوميًّا لأنّ الأرض هي منزلنا المشترك الذي يجب إنقاذه مثل قرّة العين. نعرف اليوم أنّ هذه المسؤوليّة الإجتماعيّة مرتبطة بمبدأ آخر هو مبدأ التنمية المستدامة وهي شكل من أشكال التنمية الإقتصاديّة التي لديها هدف رئيسيّ ألا وهو التوفيق بين التطوّر الإقتصاديّ والإجتماعيّ مع الحفاظ على البيئة التي تُعتَبَر تراثًا يجب نقله إلى أجيال المستقبل.

من هنا، ليس من النادر أن تكون بعض البلدان والقمم الدوليّة قد شرّعت قوانين عن طريق إتّفاقات وقوانين متنوّعة لكي ترسّخ المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات كواجب سياسيّ وإقتصاديّ وأخلاقيّ وإجتماعيّ، يتبعها تقرير سنويّ حول الإنجازات في ما يتعلّق بالمسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات.

في لبنان، تبقى المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات مفهومًا غير واضح، فليس هناك من تشريع وموقف مشترك للشركات بهذا الخصوص. فالشركات ما زال عددها كبيرًا بما فيه الكفاية لكي تلتزم في سلوك هذه الدرب. حوالي ١٦٠ كيان لبنانيّ (من بينها منظّمات عديدة) وقّعت حتّى اليوم على "الميثاق العالميّ" للأمم المتّحدة (المعروف أكثر تحت التسمية الإنجليزيّة "Global Compact")، وهي مجموعة من ١٠ مبادئ ترمي إلى حثّ الشركات على تبنّي موقف "مسؤول إجتماعيًّا"، بالتزامها في دمج ١٠ مبادئ خاصّة وتعزيزها، مبادئ ترتبط بحقوق الإنسان وبالمعايير الدوليّة للعمل ومكافحة الفساد... من بين هذه الشركات الرائدة، إلتزمت عدّة مؤسّسات مصرفيّة اتّباع مبادئ الميثاق العالميّ وتقديم تقرير بالنشاطات التي تمّت في هذا المجال.

إذا كانت لديّ أمنيات أودّ التعبير عنها، فذلك لأنّ الشركات اللّبنانيّة، على الرغم من صعوبات الحياة اليوميّة، تدخل في عمليّة المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات بشكلٍ كامل، وهذه المسؤوليّة تصبح جزءًا لا يتجزّأ من حوكمة أيّ شركة. إنطلاقًا من هذا المؤتمر ستكون فكرة تشجيع إنشاء منصّة تقودها الشركات بدعمٍ من المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات من أجل التفكير المشترك

وتشجيع المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات إنجازًا جيّدًا. وكذلك الأمر، لا ينبغي إهمال ولو الحدّ الأدنى من التشريع، في حال كان هناك خشية من أن يصبح هذا الأمر نوعًا من القيود الشكليّة التي يجب تحقيقها. كما تدعو المسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات إلى التفكير من الناحية الأخلاقيّة، الأمر الذي يدفع المركز الجامعيّ للأخلاقيّات إلى اتّخاذ المبادرة مع شركاء الشركات لجعل المسؤوليّة الإجتماعيّة مؤسّسة في قلب المؤسّسة وموضوع يتطلّب مشاركة الجميع في تنفيذه.

في الختام، أودّ أن أشير إلى أنّ الإتّحاد الدوليّ للجامعات الكاثوليكيّة الذي يضمّ أكثر من ٤٠٠ جامعة، قام باختيارنا مؤخّرًا كجامعة لتكون جزءًا من مجموعة عشر جامعات، من أجل بلورة محضر إتّفاق بشأن المسؤوليّة الإجتماعيّة، وهو يتناول هذه المرّة الجامعات وسيتمّ استخدامه من الإتّحاد كمرجع لاعتماد الجامعات الكاثوليكيّة التي ترغب في ذلك. إذا تمّ اختيارنا فذلك ليس من أجل شهرتنا الدوليّة ولكن لأنّ الجامعة تنفّذ منذ سنوات عديدة سياسة جيّدة تتعلّق بالمسؤوليّة الإجتماعيّة في مجال التعليم، وتعزيز وضع المرأة، والصحّة والتنمية المستدامة، والبيئة، والدفاع عن الحيوانات والنباتات .محضر الإتّفاق هذا هو في طور الانتهاء منه وسيُستَخدَم في الترتيب الدوليّ للجامعات على أمل أن نبرز ضمن هذا السجّل الإجتماعيّ من الإنجازات.